الأمم المتحدة

E/2013/34 (Part I)–E/ICEF/2013/7 (Part I)

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
12 March 2013
Arabic
Original: English

تقرير المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة عن أعمال دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٣

(٥-٨ شباط/فبراير ٢٠١٣)*

* هذه الوثيقة هي نص مسبق لتقرير المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة عن الدورات العادية الأولى والسنوية والثانية لعام ٢٠١٣ التي ستصدر بوصفها الأجزاء الأول والثاني والثالث، على التوالي. وستصدر هذه التقارير في شكلها النهائي بوصفها الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١٣، الملحق رقم ١٤ (E/2013/34/Rev.1-E/ICEF/2013/7/Rev.1).

160413 050413 13-25640 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

أولا – تنظيم الدورة ٣
ألف – انتخاب أعضاء مكتب المجلس التنفيذي ٣
باء – بيانان افتتاحيان للرئيس والمدير التنفيذي ٣
جيم – إقرار جدول الأعمال ٥
ثانيا – مداولات المجلس التنفيذي ٦
ألف – التقرير السنوي للمدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦
باء – تقرير عن استعراض نهاية الدورة للخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٣ ١١
جيم – خريطة الطريق المحدّثة للخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ ومخططها العام ١١
دال – تقرير شفوي عن متابعة اليونيسيف لتوصيات ومقررات اجتماعات المجلس التنسيقي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز... ١٤
هاء – التعاون البرنامجي لليونيسيف ١٥
واو – مناقشة بشأن التقييمات المواضيعية العالمية الحديثة العهد ١٧
زاي – خريطة الطريق لميزانية متكاملة: تقرير مشترك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ١٨
حاء – التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة لليونيسيف عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات..... ١٩
طاء – جمع الأموال من القطاع الخاص: خطة العمل والميزانية المقترحة لعام ٢٠١٣ ..... ٢٢
ياء – اجتماع إعلان التبرعات ٢٣
كاف – مسائل أخرى ٢٤
لام – اعتماد مشاريع المقررات ٢٦
ميم – جوائز الموظفين وبيانان ختاميان للمدير التنفيذي ورئيس المجلس التنفيذي ٢٦
المرفق – المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٣ ..... ٢٩

أولا – تنظيم الدورة

ألف – انتخاب أعضاء مكتب المجلس التنفيذي

١ – انتخب المجلس التنفيذي يارمو فينانن، الممثل الدائم لفنلندا لدى الأمم المتحدة، رئيساً له؛ وفريد خوجا، الممثل الدائم لألبانيا لدى الأمم المتحدة، وجورج ويلفريد طالبوت، الممثل الدائم لغيانا لدى الأمم المتحدة، ومحمد خزاعي، الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة، وماشاريا كاماو، الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة، نواباً للرئيس.

باء – بيانان افتتاحيان للرئيس والمدير التنفيذي (البند ١)

٢ – رحب رئيس المجلس التنفيذي بالمشاركين، قائلاً إنه سيرأس المداولات بروح من الانفتاح والحوار البناء. وذكر أن المبدأ التوجيهي الذي تسترشد به أعمال المجلس التنفيذي هو ”مصالح الطفل الفضلى“ على النحو الوارد في المادة ٣ من اتفاقية حقوق الطفل. وبعد التشديد على ما يدور من أزمات إنسانية في الجمهورية العربية السورية وفي مناطق أخرى، ذكَّر أعضاءَ المجلس بأن حالة الأطفال في العالم هي أبعد ما تكون عن الكمال، وبأنه ما زال ينبغي القيام بالكثير للتخفيف من معاناة الأطفال وبناء مستقبل أفضل لهم.

٣ – وركَّز على العلاقة القائمة منذ أمد طويل بين فنلندا واليونيسيف، التي رأت النور قبل ٦٥ عاماً مع بدء أطفال فنلندا بتلقي المساعدات من المنظمة في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وبعد ذلك بثلاثة أعوام فقط، تمكنت فنلندا من أن تصبح بلداً مانحاً، والفضل في هذا عائد أساساً إلى المساعدة التي كانت قد تلقتها. وأشار إلى أن التعليم وصحة الطفل والأم والتغذية تندرج ضمن الأولويات الرئيسية لفنلندا، معرباً عن التزام بلده بدعم الولاية العالمية لليونيسيف.

٤ – وذكر رئيس المجلس التنفيذي أن عام ٢٠١٣ سيشهد إنجاز وتقرير الكثير فيما يتعلق بالعمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وخطة اليونيسيف الاستراتيجية المتوسطة الأجل. وأكد أن على اليونيسيف الاضطلاع بدور رئيسي في جهود الدعوة ليبقى رفاه الأطفال وحقوقهم من الأولويات في الخطط والأهداف الإنمائية في المستقبل.

٥ – ورحب المدير التنفيذي في ملاحظاته الاستهلالية بالرئيس الجديد، مؤكداً أن الاهتمام الكبير للرئيس باليونيسيف والتزامه القوي إزاءها هما موضع تقدير على نطاق واسع بالفعل. ورحب أيضاً ترحيباً حاراً بأعضاء المكتب الأربعة الجدد وبرئيس مجموعة البنك الدولي، جيم يونغ كيم، الذي سيشارك في جلسة خاصة تركز على التعاون بين البنك الدولي واليونيسيف.

٦ - وشدد المدير التنفيذي على أنه لم يعد يفصلنا سوى ١ ٠٠٠ يوم عن الموعد المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٥. وقد أُحرز تقدم كبير في هذا الاتجاه، وهو أهل ليكون موضع احتفال: فهناك المزيد من الأطفال الذين يبقون على قيد الحياة وينعمون بالصحة؛ وقد جرى تضييق الفجوات القائمة في التحاق الفتيات والفتيان بالمدرسة الابتدائية؛ وأصبح المزيد من الأطفال يتمتعون بفرص الحصول على مياه الشرب النظيفة وخدمات الصرف الصحي. غير أن عدداً كبيراً جداً من الأطفال، وبخاصة أكثرهم حرماناً، يتعرضون للإهمال وحقوقهم تُهدر. وتقود اليونيسيف، سعياً للمساعدة في التعجيل بتحقيق نتائج للحد من وفيات الأطفال ما دون الخامسة من العمر، حركة عالمية تُدعى ''الالتزام ببقاء الطفل: تجديد الوعد''. ومنذ الإعلان عن هذه الحركة في حزيران/يونيه ٢٠١٢، انضمت إليها ١٧٢ حكومة وأكثر من ٤٠٠ منظمة غير حكومية. وذكر أن شعوراً ملحاً مماثلاً يقود التحالف الواسع النطاق لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مشيراً إلى أوجه التقدم المحرز بسبل منها استخدام التكنولوجيات والأدوية الجديدة.

٧ - وأضاف المدير التنفيذي أن الإبلاغ عن النتائج لا يزال عاملاً رئيسياً في نجاح جميع البرامج، مشيراً إلى أن عدداً متزايداً من شركاء الأمم المتحدة في الميدان يعتمد نظام اليونيسيف لرصد النتائج من أجل تحقيق العدالة وأن هذا النظام موضع تقدير من جانب الشركاء الحكوميين. وذكر أنه يعمل مع رئيسة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لتشجيع وكالات الأمم المتحدة الأخرى على اعتماد هذه الأداة باعتبار أن هذا المنهاج المشترك سيمثل إسهاماً كبيراً في مبادرة ''توحيد الأداء''.

٨ - وأضاف أن استكمال نظام رصد النتائج من أجل تحقيق العدالة بات أداة جديدة لتحليل البيانات المصنفة، تُعرف بأداة ''تحليل أوجه الحرمان المتداخلة المتعددة''. وأوضح أن اليونيسيف قد وضعت هذه الأداة للمساعدة على تحديد أكثر الأطفال فقراً وحرماناً، وأماكن إقامتهم، والوصول إليهم، ولا سيما الفتيات والأطفال ذوو الإعاقة والأطفال الرحل والأطفال الذين يعيشون في سياقات هشة.

٩ - وأشار إلى أن ابتكارات بارزة أخرى قد وُضعت مع الشركاء في مجال الصحة والتعليم وحماية الطفل، وهي تنطوي على تطويع تكنولوجيات المعلومات من أجل الوصول إلى أكثرهم حرماناً وتحسين النتائج المتعلقة بالأطفال. وأوضح أن استخدام خدمة الرسائل القصيرة السريعة، مثلاً، يساعد على تسجيل الولادات. وذكر أن الابتكارات على غرار المنابر الافتراضية مفيدة بوجه خاص في خفض تكاليف التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

١٠ - وأضاف أن اليونيسيف تسعى إلى أن تصبح أكثر كفاءة وفعالية من حيث التكلفة والشفافية. ويجري حالياً وضع عدد من الاستعراضات لتبسيط العمليات وتحسين الفعالية وخفض التكاليف. وتطمح اليونيسيف إلى الحد من ميزانيتها الخاصة بالمقر بنحو ٢,٣ مليون دولار، وذلك بالتركيز على السفر والخدمات الاستشارية. وما سيساعد على إحراز مزيد من التقدم في هذه المجالات هو التقييمات، وعمليات مراجعة الحسابات، والمناقشات على مستوى المجلس التنفيذي، ومواصلة التعاون مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وشركاء الأمم المتحدة الآخرين.

١١ - وسيكون عام ٢٠١٣ عام الإجراءات العاجلة بالنسبة إلى اليونيسيف، ولا سيما في وضع الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، والمساعدة على وضع خطة عمل مشتركة لتنفيذ الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. وتابع المدير التنفيذي بالقول إن الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل المقبلة ستراعي توصيات الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات وستعكس المناقشات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٢ - وركّز على التحدي الكبير الذي تواجهه اليونيسيف، المتمثل في تضاؤل الموارد الأساسية التي انخفضت بنسبة ٧ في المائة منذ عام ٢٠١١. وأضاف أن هذه الموارد ضرورية لأنها تتيح لليونيسيف الاستثمار في البلدان والقطاعات التي تعاني من قصور التمويل، فضلاً عن دعم الابتكارات والتصدي بسرعة لما يستجد من حالات طوارئ.

١٣ - وانتقل للحديث عن التعاون القائم مع البنك الدولي، مركِّزا على الفرصة الممتازة التي تتيحها القيادة الجديدة في البنك للعمل مع اليونيسيف من أجل الإسراع في التقدم نحو تحقيق أهداف عام ٢٠١٥ وما بعده. وذكر تصوّره بإقامة مجموعة من الشراكات مع البنك في مجالات مثل الصحة والتعليم، وبشأن قضايا مثل الإنصاف والفقر. وتابع بالقول إن الشراكة تقوم على مبادئ مشتركة، ومنها على وجه الخصوص: الابتكار؛ وبناء القدرات؛ والعمل مع الحكومات لإشراك المجتمعات المحلية ومعالجة الأولويات المحلية؛ والبرمجة القائمة على النتائج والرصد والإبلاغ.

جيم - إقرار جدول الأعمال (البند ٣)

١٤ - أقر المجلس التنفيذي جدول أعمال الدورة وجدولها الزمني وتنظيم أعمالها (E/ICEF/2013/1).

١٥ - ووفقا للمادة ٥٠-٢ من النظام الداخلي، أعلن أمين المجلس التنفيذي عن عدد وثائق التفويض التي جرى تقديمها، وكانت المجاميع النهائية كما يلي: ٣٩ وفداً مراقباً، ومنظمة حكومية دولية واحدة، و ٣ من المنظمات الدولية والكيانات الأخرى، ومنظمتان غير حكوميتين، و ٧ لجان وطنية لليونيسيف.

ثانياً - مداولات المجلس التنفيذي

ألف - التقرير السنوي للمدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (البند ٤)

١٦ - عرض مدير السياسات والاستراتيجيات الوثيقة (E/2013/6-E/ICEF/2013/3). وقد أُدرج أيضاً في إطار هذا البند من جدول الأعمال تقرير عن توصيات وحدة التفتيش المشتركة (E/ICEF/2013/6). وعلقت نائبة المدير التنفيذي، غيتا راو غوبتا، بقولها إن التقرير السنوي يستجيب لطلب المجلس التنفيذي الوارد في مقرره ١/٢٠١٢ والمتعلق بزيادة التركيز على التحديات والدروس المستفادة والاتجاهات.

١٧ - ورحبت الوفود بالتقرير، ولا سيما بتركيزه القوي على مسألة الإنصاف. وشددت على أن هذا التركيز الفعال من حيث التكلفة سيساعد في تحقيق أثر سريع سعياً إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. واقتُرح أن تشمل المنظمة في مبادئها الأساسية النزاهة والابتكار والمساءلة إلى جانب الإنصاف. ودعت الاقتراحات الأخرى إلى تعزيز تطبيق النهج القائم على حقوق الإنسان في البرامج التي تقدم اليونيسيف مساعدة إليها، وإلى التأكيد بقوة أكبر على الصلة القائمة بين الأعمال الإنسانية وبرامج التنمية.

١٨ - وقدم المتكلمون عدداً من الاقتراحات البنّاءة لإعداد خطة اليونيسيف الاستراتيجية المتوسطة الأجل المقبلة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وعلى وجه الخصوص، أوصت الوفود بأن تركز الخطة على ما يلي: الإنصاف؛ وبقاء الطفل وصحته؛ والتعليم؛ وحماية الطفل؛ والمساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني؛ والشراكات الاستراتيجية؛ والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ وبناء القدرات الوطنية؛ وتعزيز الإبلاغ عن النتائج. وفي جميع هذه المجالات، يشكل الاستثمار لصالح أكثر الأطفال حرماناً واستبعاداً أمراً جوهريا.

١٩ - وقال المتكلمون، بوجه عام، إن الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل يتعين أن تدمج التوصيات ذات الصلة للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، التي ينبغي أن يكون تنفيذها في صدارة أولويات اليونيسيف، إلى جانب المسائل ذات الأولوية التي جرت مناقشتها فيما يتعلق بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأضافوا، بشأن تنفيذ

الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، أن اليونيسيف ينبغي أن تعمل مع وكالات الأمم المتحدة الشقيقة لوضع إطار تحليلي مشترك ومجموعة من مؤشرات المتابعة الملموسة والقابلة للقياس.

٢٠ - ودعت الوفود إلى التشديد على إقامة الشراكات بوجه عام. وأثنت على اليونيسيف لتعاونها القوي والمتزايد مع البنك الدولي، ولا سيما على الصعيد القطري، وتركيزها على مسألة الإنصاف. وأضافت أن هذا التركيز يوفر وسيلة للتعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، والمساعدة في صوغ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وجرت الإشارة إلى عدد من المجالات الهامة للتعاون، وهي: العمل ''التمهيدي''، والنماء في مرحلة الطفولة المبكرة، والمياه، والصرف الصحي والصحة، والقضاء على شلل الأطفال على الصعيد العالمي، ومبادرات إلغاء الرسوم المدرسية، والقضايا الجنسانية وحماية المرأة. ورُحب أيضاً بالتعاون في مجال الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي بهدف إدارة المخاطر في السياقات الهشة والمتأثرة بالنزاعات.

٢١ - وحثت الوفود اليونيسيف على أن تواصل تعزيز شراكاتها الاستراتيجية، بالإضافة إلى الشراكة مع البنك الدولي، مع كل من المؤسسات المتعددة الأطراف، والمؤسسات المالية الدولية الأخرى، بما في ذلك صندوق النقد الدولي والمصارف الإقليمية. ووُجه سؤال إلى اليونيسيف عن سبب تعاون أقل من نصف مكاتبها القطرية مع هذه المصارف.

٢٢ - واحتلت ضرورة توسيع نطاق بناء القدرات مكانا بارزا أيضا في المناقشة. وذُكر أنه من المهم، على الصعيد القطري، التركيز على المجتمعات المحلية ومؤسسات المنبع. وذُكر أيضاً أنه ينبغي أن تشمل الجهود كلاً من أنشطة الرصد والتقييم، وأن تُحال على الفور النتائج في هذين المجالين إلى صانعي القرارات. وذُكر أنه من شأن نظام رصد النتائج من أجل تحقيق العدالة وأداة ''تحليل أوجه الحرمان المتداخلة المتعددة'' أن يكونا من الأدوات المفيدة في هذا الصدد. وأُشير إلى أنه ينبغي وضع نقاط مرجعية لقياس أداء المكاتب القطرية على صعيد بناء القدرات.

٢٣ - وفي حين أثنت الوفود على اليونيسيف لقيام حوالي ٦٠ في المائة من مكاتبها القطرية بدعم مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، فإنها شجعت على بذل المزيد من الجهود في هذا المجال، مع التركيز بوجه خاص على أقل البلدان نمواً والبلدان المتوسطة الدخل. واقترح أحد الوفود أن تضع وكالات الأمم المتحدة إطاراً وأدوات على نحو مشترك في هذا المجال.

٢٤ - وهنَّأت وفود كثيرة اليونيسيف على عملها الحاسم في تعزيز المساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، سواء في سياق العمل الإنساني أو الإنمائي. غير أن البعض أعرب عن قلقه إزاء عدم كفاية دمج المساواة بين الجنسين في جميع برامج وسياسات المنظمة. وشُجعت اليونيسيف على أن تدمج تماماً النتائج البارزة للمساواة بين الجنسين في الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل الجديدة. ورحبت الوفود بتنفيذ مؤشر المساواة بين الجنسين في المكاتب الإقليمية والقطرية. ورحبت أيضاً بالدعم المقدم لتنفيذ مؤشر المساواة بين الجنسين الذي وضعته اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وطُلب إلى اليونيسيف أن تضع تدابير متابعة من أجل معالجة الثغرات التي يجري تحديدها عن طريق هذين المؤشرين.

٢٥ - وعلقت الوفود بالقول إن بناء القدرات هو عامل رئيسي لتعزيز المساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني. وأثنت الوفود على اليونيسيف للجهود التي تبذلها من أجل بناء قدرات النُظم القطرية لجمع البيانات والإحصاءات المصنفة بشأن المساواة بين الجنسين. وأُوصي بأن تُستكمل هذه الجهود ببحوث نوعية لتوفير صورة أشمل عن المسائل المعقدة مثل العنف الجنساني. وشجعت الوفودُ اليونيسيف أيضاً على تقديم المساعدة في بناء القدرات في هذا المجال على مستوى وكالات الأمم المتحدة. وأُشيد على نطاق واسع باليونيسيف لتعاونها المتزايد مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) ولاختبار خطة العمل على نطاق المنظومة. وأكد أحد الوفود أهمية المبادرات المشتركة المتعلقة بالمسائل الجنسانية، مرحباً بنتائج خطة العمل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، ٢٠١٠-٢٠١٢.

٢٦ - وعلى الصعيد الداخلي، أوصيَ بأن ترمي اليونيسيف إلى دمج المساواة بين الجنسين عبر نظمها الأساسية. ومن المهم تجنب إيجاد نظم متوازية للتخطيط والرصد والتقييم. وأشيد باليونيسيف لإحرازها تقدُّما نحو تحقيق الهدف المتمثل في ضمان أن يكون ٥٠ في المائة من موظفيها برتبة ف-٥ وما فوقها من النساء.

٢٧ - وأشيد باليونيسيف تقديرا لعملياتها الإنسانية، خصوصا في عدة أزمات وقعت مؤخرا. وقدمت الوفود اقتراحات محدَّدة لتحسين العمل الإنساني: الربط القوي بين الإغاثة والتعافي والتنمية؛ ومواصلة الجهود المشتركة مع الوكالات الأخرى من أجل تحسين الكفاءة وتنفيذ ''جدول أعمال التحول''؛ ومواصلة التركيز على الأطفال الذين يحتاجون إلى مساعدة خاصة؛ وتقوية قدرة المجتمعات المحلية على التأهب للكوارث؛ وزيادة المساعدة المقدمة في مجال إعادة إدماج الأطفال من ضحايا النزاعات المسلحة.

٢٨ - وأشيد باليونيسيف أيضا لإبقائها على زيادات سنوية متواضعة في الإيرادات على الرغم من الحالة المالية العالمية. ولهذا السبب، وُجِّه شكر خاص إلى اللجان الوطنية

لليونيسيف. ومع ذلك، فقد أبدت جل الوفود التي قدمت مداخلات القلق بشأن الانخفاض في التمويل الأساسي مقارنة بالإجمالي. وتقاسمت الوفود أيضا هواجسها بشأن الانخفاض في التمويل المواضيعي وحجم مصادر التمويل الخاص. ومن أجل مواجهة تلك التحديات، جرى تشجيع اليونيسيف على إعداد استراتيجية شاملة لتعبئة الموارد وتوسيع قاعدة المانحين الخاصة بها.

٢٩ - وجرى الإعراب عن التقدير لجهود اليونيسيف من أجل تخفيض التكاليف، بما في ذلك عن طريق اعتماد منهج (موفر للورق) لدورات المجلس التنفيذي، والتقدير كذلك للمبادرات العديدة الرامية إلى تحسين الكفاءة التنظيمية. وحُثَّت اليونيسيف على تنفيذ مبدأ استرداد التكاليف بالكامل كما ورد في الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات، واعتماد معدل ٨ في المائة الوارد في مشروع القرار المتعلق باسترداد التكاليف.

٣٠ - ودُعيت اليونيسيف أيضا إلى زيادة عملها مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى في عدد من المجالات: تبسيط واتساق ممارسات العمل، وترشيد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وتنفيذ البرامج المشتركة وتعزيز إدارة المعارف. وأوصت الوفود بتشاطر نظام رصد النتائج من أجل تحقيق العدالة وتحليل أوجه الحرمان المتداخلة المتعددة مع الوكالات الأخرى بغرض تحسين قاعدة الأدلة الخاصة بالأمم المتحدة، وذلك بالأخص بشأن الأطفال المحرومين. وأعرب المتكلمون عن تقديرهم لإسهامات اليونيسيف في التقييم المستقل لمبادرة ''توحيد الأداء'' ووضع إجراءات العمل الموحدة. وتمشيا مع هذه الجهود، دُعيت اليونيسيف إلى تقوية الدعم المقدم إلى نظام المنسقين المقيمين، بما في ذلك تشجيع الموظفين المؤهلين على تولي الوظائف المنسقين المقيمين.

٣١ - وجرى التشديد على إلحاح الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية الممتدة حتى عام ٢٠١٥، خصوصا فيما يتعلق منها تلك المتعلقة ببقاء الطفل وصحة الأم والطفل، والتعليم، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وحماية وكفالة حقوق الأطفال. ووصف أحد الوفود التقدم المتميز الذي أحرزه بلده في استئصال شلل الأطفال. وأعرب عدة متكلمين عن تقديرهم لإسهام اليونيسيف في إطلاق مبادرة ''تجديد الوعد''، مشيرين إلى أن التعهد الوارد في المبادرة قد وقعه معظم الدول الأعضاء.

٣٢ - وأوصي بزيادة تركيز التقارير السنوية المقبلة على النتائج، بما في ذلك عزو عمل اليونيسيف إلى أصحابه، وتحليل الاتجاهات، خصوصا في مجال تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات. وبوجه عام، سيكون اتباع نهج أكثر انتظاما

وهيكلية وشمولا في التقارير المقبلة موضع تقدير. وينبغي بذل مزيد من الجهد من أجل إدماج عدة تقارير للمجلس التنفيذي لليونيسيف بغية تقليل التكرار.

٣٣ - وفيما يتعلق بدورات المجلس التنفيذي المقبلة، قالت الوفود إنها تتطلع قدما إلى مناقشة عن حماية الطفل، وإلى إيلاء تركيز خاص على أقل البلدان نموا، وإدراج بند رسمي في جدول الأعمال عن الاستجابة الإنسانية.

٣٤ - وفي رده على التعليقات، أعرب مدير شعبة السياسات والاستراتيجية عن تقديره لردود الفعل وأوضح أن الانخفاض في التمويل الوارد من ''مصادر أخرى - طارئة'' من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١١ يُعزى إلى أن عام ٢٠١١ لم يشهد عددا كبيرا من الأزمات يجتذب تمويلا واسع النطاق. واتفق مع الوفود في أنه سيكون من المفيد النظر بطريقة أكثر تحليلية في الاتجاهات المتعلقة بالإبلاغ عن النتائج. وشدَّد نائب مدير مكتب شؤون الحوكمة والأمم المتحدة والشؤون المتعددة الأطراف على الأهمية التي توليها اليونيسيف لنظام المنسقين المقيمين، وعلى مدى أهمية قيام وكالات الأمم المتحدة بإعداد اقتراح بشأن طرائق تقاسم تكاليف النظام، وفقا للولاية الواردة في الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات.

٣٥ - وشدَّد على هذا الرأي المدير التنفيذي، الذي قال إنه من الحيوي اتخاذ قرار بهذا الشأن في اجتماع مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق في نيسان/أبريل ٢٠١٣. وإنْ لم تتمكن الوكالات من التوصل إلى اتفاق، فإن نظام المنسقين المقيمين ككل قد يكون في خطر. وردا على تعليقات أخرى، قال إنه يرحِّب بنظام رصد النتائج من أجل تحقيق العدالة، مشيرا إلى ضرورة العمل مع الحكومات بشأن استخدام النظام. وأعرب عن دعمه للاقتراحات المتعلقة بكيفية عمل الوكالات بشكل أفضل كهيئة واحدة. وقال، على سبيل المثال، إن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات يمكن أن يصبح أداة عملية للغاية لكي تعمل منظومة الأمم المتحدة معا لصالح الأطفال والنساء وغيرهم. وأوصى بأن يجعل شركاءُ الأمم المتحدة إطارَ عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أبسط وأكثر استراتيجية. ولكي يكون ''توحيد الأداء'' مستداما، فإنه من الضروري تحقيق النتائج ورصدها والإبلاغ عنها. وقال إنه يأمل إعداد خطة عمل مشتركة وإجراءات تشغيل موحدة لـ ''توحيد الأداء''. وطلب إلى أعضاء المجلس التنفيذي تقاسم أفكارهم بشأن الطرق المبتكرة لجمع الموارد لصالح التمويل المواضيعي، ودعا الحكومات التي لم توقِّع بعد التعهد المتعلق بـ ''تجديد الوعد'' إلى عمل ذلك، بحيث تنضم إلى جميع أولئك العاملين من أجل إنهاء وفيات الأطفال التي يمكن منعها بحلول عام ٢٠٣٥.

٣٦ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المتعلق بتوصيات وحدة التفتيش المشتركة واتخذ المقرر ١/٢٠١٣ (انظر المرفق).

باء - تقرير عن استعراض نهاية الدورة للخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٣ (البند ٥)

جيم - خريطة الطريق المحدّثة للخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ ومخططها العام (البند ٦)

٣٧ - شكرت نائبة المدير التنفيذي، غيتا راو غوبتا، أعضاء المجلس التنفيذي على مشاركتهم في عمليتي الاستعراض والإعداد. وأكدت أن الدروس المستفادة من الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل الحالية، فضلا عن المناقشات الجارية في عمليات عالمية هامة، ستكون بمثابة مدخلات رئيسية في الخطة المقبلة. ولاحظت أن تعزيز الإنصاف سيكون في صلب الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل المقبلة، التي سوف تعرض النتائج المتوقعة على مستوى التأثير على الأطفال، إلى جانب النواتج والمخرجات والاستراتيجيات اللازمة لتحقيق تلك النتائج.

٣٨ - وعرض مدير شعبة السياسات والاستراتيجية التقريرين (E/ICEF/2013/4 و E/ICEF/2013/5). وقال إن الاستعراض أكد أن اليونيسيف تقيم شراكات فعالة بشأن قضايا الحقوق، ولكنه كشف عن تحديات كبيرة تواجه الأطفال وتحول دون إعمال حقوقهم. وأضاف أن التركيز على الإنصاف سيكون من شأنه ترشيد جهود اليونيسيف في حماية وتعزيز حقوق الأطفال، بينما يجري تقوية الروابط بين العمل الإنساني والتنمية. وسيكون من شأن الخطة إعادة تشكيل مجالات التركيز الخمسة الحالية إلى سبع نتائج على مستوى التأثير، حيث تتمثَّل المجالات الجديدة في المياه والصرف الصحي، والاستغلال والعنف، والفقر والتمييز. ومن شأن الخطة أيضا تحسين رصد النتائج.

٣٩ - ورحبت الوفود بالتقارير. واتفقت على التركيز القوي على الإنصاف في معالجة الفقر والتمييز إلى جانب ثلاثة مبادئ معيارية شاملة لعدة قطاعات - حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والاستدامة البيئية. واتفقت الوفود أيضا على أن تلك المبادئ ينبغي تعميمها على صعيد عمل المنظمة ككل. وقال الكثيرون إنهم يأملون أيضا في رؤية تلك المبادئ وقد أُدمجت بوضوح في إطار النتائج المناظر على نحو يعكس تركيزا استراتيجيا قويا. وأبرزت بعض الوفود أهمية تعميم المساواة بين الجنسين وتقوية البيانات المصنفة في هذا المجال. وأشار آخرون إلى فائدة التعلُّم من التحديات التي ووجهت في تنفيذ الخطة السابقة، خصوصا في وضع الأولويات وتقوية المساءلة. ورحب الكثيرون بالتحسُّن في إدارة ورصد النتائج،

وهو ما من شأنه زيادة التركيز على تأثير واستدامة البرامج التي تقدم اليونيسيف المساعدة إليها.

٤٠ - وحث متكلمون كثيرون اليونيسيف على تفعيل توصيات الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات، وخصوصا تلك المتعلقة بالنهوض بمبادرة ''توحيد الأداء'' والاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وشجعوا أيضا على تقوية نهج حقوق الإنسان في عملية البرمجة عند تنفيذ البرامج الإنسانية والإنمائية. وطلب البعض المزيد من المعلومات عن الروابط بتغير المناخ وبالتوسع الحضري والهجرة. وشدَّد آخرون على أهمية نظم الحماية الاجتماعية، بما في ذلك استفادة الجميع من الرعاية الصحية والرعاية المنصفة للطفولة المبكرة.

٤١ - وقالت الوفود إنه من الضروري تتبع التقدم المحرز من خلال استخدام مؤشرات شفافة وشاملة ضمن إطار نتائج يتسم بالاتساق والدينامية. ورحبت الوفود بالإطار المقترح الذي يغطي سلسلة النتائج الكاملة، مع وضع مؤشرات على كل مستوى من المستويات، بما في ذلك خطوط الأساس ومعالم الإنجاز والغايات. وينبغي تنسيق هذا الجهد مع ما تبذله منظمات الأمم المتحدة الأخرى من جهود.

٤٢ - ومن المهم ضمان استدامة البرامج عن طريق تشجيع الملكية الوطنية والإسهام في بناء القدرات الوطنية، خصوصا في أقل البلدان نموا. واقترحت بعض الوفود تجميع عدة مجالات متصلة بالصحة، مع إدماج حماية الطفل ضمن مجالات أخرى للتأثير.

٤٣ - وأقرت الوفود التركيز القوي على اتباع نهج متكامل إزاء العمل الإنساني والتنمية، مشيرةً إلى روابطهما المشتركة بحماية الطفل، وببناء مرونة المجتمعات المحلية، وبتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وجرى أيضا إبراز أهمية إدارة المخاطر في الجهود الإنسانية والإنمائية، بما في ذلك في النزاعات وحالات الطوارئ. وسُئلت اليونيسيف عن كيفية تخطيطها لتنفيذ استراتيجية إنسانية بالتنسيق مع شركائها في ظل النهج المشترك لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة.

٤٤ - وشجعت وفود كثيرة على استخدام نهوج مبتكرة ترمي إلى زيادة فرص الوصول، وتصعيد التدخلات، وتوجيه النتائج لصالح الأطفال المحرومين والمستبعدين، بما في ذلك الأطفال ذوي الإعاقة. وشدَّد آخرون على أهمية الابتكار في تقوية التعليم، بما في ذلك الإلمام العام بالتكنولوجيا، والتعليم الثانوي، والتعليم في حالات الطوارئ. وفي هذا الصدد، أبرز البعض دور تقوية وظيفة إدارة البحوث والمعارف المركزة على الإنصاف. ومن شأن ذلك دعم الدعوة القائمة على الأدلة والعمل مع شركاء بشأن أطر السياسات الوطنية.

٤٥ - وأشار بعض المتكلمين إلى أهمية مواءمة التعاون على الصعيد القطري مع توصيات الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، خصوصا في مجال تقوية نظم حماية الطفل. ولاحظ آخرون أهمية الجهود المستمرة من أجل مكافحة مرض الإيدز والاتجار، خصوصا في السياقات الهشة، ورحبوا بالتركيز المتزايد على المراهقين، بالرغم من أن البعض حذر قائلا إنه ينبغي ألا يؤدي ذلك إلى صرف الانتباه عن الجهود المبذولة في مجال نماء وصحة الطفولة المبكرة.

٤٦ - ولاحظت الوفود الفرص المتاحة لجعل الشراكات أكثر استراتيجية، بما في ذلك من خلال التعاون مع المجتمع المدني وحركات القواعد الشعبية، وكذلك من خلال المشاركة الأوسع للسكان المستهدفين. ورحب الكثيرون بمشاركة اليونيسيف في الآليات الإقليمية والمشتركة بين الوكالات بغية توسيع التعاون في إقامة الشراكات وتحسين الاستجابة الإنسانية لمنظومة الأمم المتحدة.

٤٧ - وردا على ذلك، قالت نائبة المدير التنفيذي إن تنفيذ توصيات الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات سيكون من شأنه تعزيز الفعالية والكفاءة، والاتساق مع وكالات الأمم المتحدة، والشراكات الاستراتيجية مع الحكومات والمجتمع المدني. وإذ أقرت بحاجة اليونيسيف إلى التركيز على الأولويات ولكن مع المحافظة على المرونة، قالت إن العناية المعطاة للمراهقين هي خيار واعٍ يرمي إلى كفالة استدامة الاستثمارات الهامة المقدمة خلال العقد الأول من حياة الطفل.

٤٨ - وأقر مدير شعبة السياسات والاستراتيجية بالحاجة إلى أن تبلور الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل أولويات واضحة وأن تكفل المساءلة، ولكنه لاحظ وجود بعض التحديات التي ينبغي مواجهتها من خلال نظم الإبلاغ والمساءلة في المنظمة. وقال إن إعادة تشكيل مجالات التركيز كانت نتيجة للدروس المستفادة من الخطة السابقة وأنها لا تعكس أي ترتيب للأولويات بين المجالات. وشرح أن اليونيسيف سوف تربط العمل الإنساني بالعمل الإنمائي بطريقة تقوم على التعزيز المتبادل. وشدد على أنه يمكن اختبار النتائج الدينامية الجديدة عبر منظور المبادئ المعيارية، مع الاحتفاظ بالمرونة الكافية للسماح بتغيرات في الاستراتيجيات استجابةً للأولويات الوطنية للبلدان المستفيدة من البرنامج.

٤٩ - وأكد المدير التنفيذي أهمية إدارة المخاطر وتقاسم المخاطر، خصوصا مع تحرك اليونيسيف تجاه مجالات متزايدة الصعوبة في عملها. ولاحظ أن التعليم والابتكار سيشكِّل أولوية هامة في الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل الجديدة، خصوصا التعليم في حالات الطوارئ. وشدد على أن كل ما تفعله اليونيسيف يتعلق بحقوق الأطفال، والتي لا يمكن

فصلها عن الإنصاف. وأقر بصعوبة الإسناد في الإبلاغ عن النتائج في ظل ”توحيد الأداء“، لكنه أعاد تأكيد أن اليونيسيف ستسعى إلى عرضها بأقصى قدر ممكن من الوضوح والنزاهة. وأبرز الأهمية الكبيرة للبيانات المصنفة، إذ أنها تساعد اليونيسيف على التركيز لا على المناطق المحرومة والمستبعدة فحسب، ولكن أيضا على الدعوة القائمة على الأدلة. ومن الأهمية بمكان الجمع بين الدعوة والابتكار، خصوصا ضمن منظومة الأمم المتحدة، ومن خلال أنواع جديدة من الشبكات والشراكات الأفقية التي من شأنها الإسهام في تغيير العالم.

دال – تقرير شفوي عن متابعة اليونيسيف لتوصيات ومقررات اجتماعات المجلس التنسيقي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز (البند ٧)

٥٠ – ألقى مدير شعبة البرامج الضوء على التقدم المحرز في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مشددا على أهمية الشراكات وعلى الطابع الحيوي الذي يتسم به عمل اليونيسيف الشامل لعدة قطاعات. ثم عرض رئيس قسم فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التقرير (E/ICEF/2013/CRP.3).

٥١ – واتفقت الوفود على أن هدف الوصول إلى جيل خال من الإيدز هو هدف قريب المنال، ورحبت بقيادة اليونيسيف للجهود العالمية الرامية إلى مكافحة هذه الآفة. وأشادت على وجه الخصوص بعمل اليونيسيف الرامي إلى منع انتقال الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. واستفسر بعض الوفود عن تبسيط بعض التدخلات الطبية والبروتوكولات العلاجية.

٥٢ – وشددت الوفود على أهمية التنسيق، مشجعة اليونيسيف على القيام، في خطتها الاستراتيجية المتوسطة الأجل المقبلة، بمؤاءمة أولويات برنامجها المعني بفيروس نقص المناعة البشرية مع أولويات برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وبرنامج العمل المتعلق بالمساواة بين الجنسين. وأُشير إلى أن عدم المساواة بين الجنسين هو أحد العوامل التي تفاقم من خطر الإصابة بالفيروس. وأقر بعض الوفود بنجاح تقاسم العمل فيما بين الجهات المشاركة في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وبنجاح التعاون على تحليل مواطن الاختناق مع خطة رئيس الولايات المتحدة الطارئة للمساعدة في مجال مكافحة الإيدز.

٥٣ – وأيدت الوفود التركيز على المراهقين، ولا سيما في مجال الوقاية من الإصابة بالفيروس. واستفسر بعضها عن التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، بشأن فيروس نقص المناعة البشرية لدى الشباب. ورحبت وفود أخرى باتباع

نهج أدق هدفا قائم على الأدلة في الوصول إلى الفئات السكانية الأشد تضررا، ولا سيما المراهقون. وسلط أحدها الضوء على مبادرة إذاعة شوغا الكينية، التي تضطلع بأنشطة توعية في سبعة بلدان.

٥٤ - وقال رئيس قسم فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، في رده، إن اليونيسيف ستعمل، في خطتها الاستراتيجية المتوسطة الأجل المقبلة، على مواءمة برامجها المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مع استراتيجية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأشار إلى أن البرنامج المشترك بصدد وضع توجيهات محددة للمراهقين من السكان الأشد تضررا. وتُعد اليونسكو أحد أهم شركاء اليونيسيف، وبخاصة فيما يتعلق بالتربية الجنسية للمراهقين. وتعمل اليونيسيف بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة للسكان لإنشاء فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالمراهقين والشباب، كما تعمل مع منظمة الصحة العالمية على تبسيط بروتوكولات العلاج.

٥٥ - وشدد على أن القيادة السياسية والموارد الكافية والمساءلة الواضحة أمور أدت كلها إلى إحراز تقدم كبير في البلدان المحورية البالغ عددها ٢٢ بلدا فيما يتعلق بمنع انتقال الإصابة بالفيروس من الأم إلى الطفل، وأفاد بأن اليونيسيف تطبق الابتكارات التكنولوجية لتحسين علاج الأطفال. وقال إن جهودا جديدة تُبذل في مجالي الرصد والتقييم بهدف جمع بيانات أفضل عن المراهقين تكون مصنفة حسب العمر ونوع الجنس والفئات السكانية الأشد تضررا.

٥٦ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٢/٢٠١٣ (انظر المرفق).

هاء - التعاون البرنامجي لليونيسيف

(أ) الموافقة على وثائق البرامج القطرية والبرامج القطرية المشتركة المنقحة التي نوقشت في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٢

٥٧ - أقر المجلس التنفيذي وثائق البرامج القطرية المنقحة لكل من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، والسودان، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، وليبيا، ونيكاراغوا، وهايتي، ووثيقة البرنامج القطري المشترك المنقحة لباكستان.

٥٨ - وقال ممثل باكستان إن اليونيسيف هي الشريك الفني الرئيسي لباكستان، وأنها توفر مساعدة قيّمة لتعزيز القطاع الاجتماعي ولبلوغ الهدفين ٤ و ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية. وأعرب عن أسفه للهجمات الإرهابية التي استهدفت العاملين في حملة التحصين ضد شلل

الأطفال، قائلا إن باكستان تولي أهمية قصوى لاستئصال شلل الأطفال وأنها تستثمر قدرا كبيرا من الموارد لكفالة سلامة أفرقة التحصين وأمنها وتخليص البلد من شلل الأطفال.

٥٩ - وقال ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية إن التعاون الممتاز بين حكومة بلده واليونيسيف يساعد بلده على الخروج من حالة الضعف التي يعيشها بسبب النزاع. ورحب أيضا بالشراكة الاستراتيجية مع البنك الدولي مشجعا على مواصلة تعزيزها. وشدد على ضرورة توفير مزيد من التمويل والارتقاء بالقدرات الوطنية على تنفيذ البرنامج القطري الجديد بوصفه سبيلا لتعزيز الملكية الوطنية.

٦٠ - وشكر ممثل ليبيا اليونيسيف على مساعدة بلده في كفاحه لنيل حريته وعلى دعمها للبرامج التي تساعد الأطفال على التغلب على معاناتهم خلال ذلك الكفاح. وقد عقد بلده العزم، خلال هذه الفترة الانتقالية، على التركيز على رفاه الأطفال وإعمال حقوقهم.

٦١ - وأعرب ممثل جمهورية إيران الإسلامية، في معرض حديثه عن برنامج التعاون القطري القائم للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، عن تقديره للجهود التي تبذلها اليونيسيف والفريق القطري. وذكر أن البرنامج يقوم على مبدأ الملكية الوطنية ويرتكز على الخطة الوطنية الخامسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

(ب) مشاريع وثائق البرامج القطرية

٦٢ - وافق المجلس التنفيذي، على أساس عدم الاعتراض، على وثيقة البرنامج القطري لإريتريا للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦، على نحو ما وردت في الوثيقة E/ICEF/2013/P/L.1، ثم اعتمد المقرر ٣/٢٠١٣ (انظر المرفق).

٦٣ - وقال ممثل إريتريا إن تنفيذ البرنامج القطري سيساعد على تعزيز المكاسب المحققة في المجالات الحيوية مثل الحد من وفيات الأطفال وسد الفجوة الإنمائية التي تؤثر على الفئات الضعيفة القاطنة في المناطق التي يتعذر الوصول إليها. وأشار إلى أن الحكومات تحتاج إلى أن تتاح لها فرصة وضع سياسات من شأنها دعم الابتكارات المصممة محليا واستراتيجيات تجسد الظروف والأولويات الخاصة بكل بلد.

٦٤ - أما المدير التنفيذي، فشدد على أن برامج التعاون القطرية تقع في صميم عمل اليونيسيف. وأشار إلى أن تلك الوثائق تدعم الأولويات الوطنية ومبدأي السيادة والملكية الوطنيتين. وأعرب عن تقديره لما أُدلي به من تعليقات على أهمية العمل المضطلع به في جميع أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا في الجزء الشرقي منها فحسب، ولالتزام رئيس باكستان ورئيس وزرائها بدعم حملة القضاء على شلل الأطفال.

٦٥ - وأما نائب الرئيس، جورج ويلفريد طالبوت، فنوه بتلك الملاحظات، وأطلق نداء خاصا لتقديم مزيد من المساعدة إلى اليونيسيف لكي تواصل عملها الهام.

واو - مناقشة بشأن التقييمات المواضيعية العالمية الحديثة العهد

٦٦ - عرض مدير شعبة التقييم تقارير التصميم المواضيعية العالمية الثلاثة بشأن مجالات عمل اليونيسيف، وهي النماء في مرحلة الطفولة المبكرة؛ وتعليم المهارات الحياتية؛ وتطبيق نهج البرمجة القائم على حقوق الإنسان. وأوجز مدير شعبة البرامج استجابة الإدارة للتوصيات الواردة في التقارير الثلاثة.

٦٧ - ورحبت الوفود بالتوصيات، التي تُعد أساسية في إعداد الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل المقبلة، كما رحبت باستجابة الإدارة التي تنم عن التزام قوي بعملية المتابعة. ومن الأهمية بمكان إيلاء التقييمات والاستجابة الإدارية اهتماما على نطاق المنظمة وموارد كافية. ويبين هذا المسعى مدى أهمية وجود وحدة تقييم قوية ومستقلة. واقترحت عدة وفود أن يتابع المكتب التنفيذي استجابة الإدارة في عام ٢٠١٤.

٦٨ - وقالت الوفود إن التقييم المتعلق بنهج البرمجة القائم على حقوق الإنسان يبين مدى الحاجة إلى توضيح الصلات بين هذا النهج ومبدأ الإنصاف، بما في ذلك في المجالات التالية: الإدماج المنهجي للمساواة بين الجنسين؛ والحفاظ على القيادة والمشاركة العالميتين؛ وبناء القدرات وإظهار التقدم المحرز في تنفيذ نهج البرمجة القائم على حقوق الإنسان. ودعي إلى إدراج النهج في إطار نتائج الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل.

٦٩ - وفيما يتعلق بالنماء في مرحلة الطفولة المبكرة، رحب بعض الوفود بالتوصية الداعية إلى تعميم هذا النهج في السياسات والخطط والخدمات الوطنية. وأشارت وفود أخرى إلى الفرص السانحة للاضطلاع بمزيد من أعمال بناء القدرات في مجال جمع البيانات الموثوقة على جميع المستويات، بما فيها المستوى الإقليمي ومن خلال العمل مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وفيما يتعلق بتعليم المهارات الحياتية، أُشير إلى أن هذه المهارات ضرورية لتمكين الشباب وحمايتهم من التعرض للأذى في مراحل لاحقة من حياتهم.

٧٠ - ورحبت الوفود باستحداث نظام الإدارة القائمة على النتائج في إطار الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل. وشددت على أن التقييمات سلطت الضوء على ضرورة تعزيز نظامي الرصد والتقييم. واقتُرح تعزيز جمع البيانات المصنفة واستخدامها ومشاركة المستفيدين مشاركة هادفة في جميع مراحل البرامج لتعزيز الإدارة القائمة على النتائج. وأشار العديد من الوفود إلى صعوبة الوصول إلى الفئات المحرومة والضعيفة بسبب تعذر الوصول

إليها والافتقار إلى البيانات الموثوقة. ويبدو ذلك جليا في السياقات الصعبة والظروف الإنسانية. ومن الأهمية بمكان اتّباع نهج منتظم في تقييم العقبات والتصدي لها.

٧١ - وردا على ذلك، أكد المدير التنفيذي أن اليونيسيف استفادت من التقييمات ومن التعليقات التي أدلى بها أعضاء المجلس التنفيذي. وسلّم بضرورة إقامة صلة واضحة بين نهج برمجة قائم على حقوق الإنسان ومبدأ الإنصاف، مشددا على أن نتائج رصد نظام الإنصاف يشكل جزءا من ذلك النهج. وأشار إلى أن النماء في مرحلة الطفولة المبكرة يتيح فرصة لدمج النُهج، بالنظر إلى الآثار المدمرة الناجمة عن الحرمان في مرحلة الطفولة المبكرة على بقية حياة الطفل.

٧٢ - وأشار مدير شعبة التقييم إلى إيلاء اهتمام متزايد للاستجابة الإدارية إلى العديد من التقييمات المجراة على مختلف مستويات المنظمة. وأكد مدير شعبة البرامج أن اليونيسيف ستدمج الدروس المستفادة من التقييمات في خطتها الاستراتيجية الجديدة المتوسطة الأجل وأنها ستستخدمها لتعزيز القدرات الوطنية على الوصول إلى أكثر الأطفال حرمانا.

زاي - خريطة الطريق لميزانية متكاملة: تقرير مشترك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة

٧٣ - أدلى نائب المدير التنفيذي، مارتن موغوانجا، ببعض الملاحظات التمهيدية على التقرير (E/ICEF/2013/8)، الذي يُعدّ بمثابة استعراض مشترك للأثر المترتب على تعاريف وتصنيفات تكاليف الأنشطة المتعلقة بالمعدلات المنسقة لاسترداد التكاليف. وقال إن مشروع المقرر سيسترشد به، فور اعتماده من قبل المجلس التنفيذي لليونيسيف، في وضع مشروع الميزانية المتكاملة لليونيسيف والخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. ثم عرض المراقب المالي التقرير.

٧٤ - وأعربت الوفود عن تقديرها لأن الوثيقة تُعد مثالا للتعاون الوثيق فيما بين الوكالات ولأنه جرت مواءمتها مع الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات. ورحبت بعدة خصائص يتسم بها المقترح: (أ) المنهجية المنسقة ومعدل الاسترداد البالغ ٨ في المائة القائم على فئة تصنيف التكاليف المشتركة التي أقرتها المجالس التنفيذية الثلاثة؛ (ب) الترتيبات الخاصة برصد تنفيذ المنهجية الجديدة والإبلاغ عنه؛ (ج) الطلب الوارد في المقرر بإجراء تقييم شامل في عام ٢٠١٦، في سياق استعراضات منتصف المدة.

٧٥ - وأشاد المتحدثون ”بقوة“ مشروع المقرر الذي سبق أن اعتمده المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/وصندوق السكان/ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

والذي يتوقع أن تعتمده هيئة الأمم المتحدة للمرأة فور انتهاء أعمال دورة المجلس التنفيذي لليونيسيف. وأشادوا بما أبدته جميع الوفود التي شاركت في صوغ مشروع المقرر من انفتاح وروح بناءة. وأشادوا، على وجه الخصوص، بابتكار ونجاح عملية التيسير المشتركة، موجهين الشكر إلى الميسرين الأربعة الذين تولوا تمثيل المجالس التنفيذية الثلاثة، والذين لم يدخروا وسعا في تمكين أعضاء المجلس من التوصل إلى قرار، وهم: هينكي نوتا (البرنامج الإنمائي/صندوق السكان/مكتب خدمات المشاريع)؛ وجون موسوتي (اليونيسيف)؛ وجونيشي سومي وروبيرتو دي ليون هويرتا (هيئة الأمم المتحدة للمرأة).

٧٦ - وأشادت متكلمة بالمقرر بوصفه إنجازا بارزا، وتطرقت إلى مسألة استرداد التكاليف في إطار بند مختلف من بنود جدول الأعمال. وأشارت إلى أن قرارات المجلس التنفيذي لها أثر عظيم في البلدان المستفيدة من البرامج مثل بلدها. وقالت إن وفدها شارك باهتمام في المداولات التي جرت بشأن مشاريع المقررات لكفالة نجاح العملية.

٧٧ - ثم اعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٢٠١٣/٥ (انظر المرفق).

حاء - التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة لليونيسيف عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات (البند ١١)

٧٨ - عرض المراقب المالي التقريرين الواردين في الوثيقة (A/67/5/Add.2)، في أعقاب ملاحظات تمهيدية أدلى بها نائب المدير التنفيذي مارتن موغوانجا. وأشار نائب المدير التنفيذي، إلى أن البيانات المالية المراجعة، وهي التقرير العام الأساسي والأهم بشأن الأنشطة المالية لليونيسيف، حظيت برأي غير مشفوع بتحفظات من جانب مجلس مراجعي الحسابات الذي وصفها بأنها (''نظيفة''). وعلاوة على ذلك، أعرب مجلس مراجعي الحسابات عن ارتياحه إزاء حالة تنفيذ التوصيات السابقة.

٧٩ - وأشار المراقب المالي إلى أن اليونيسيف تلقت ٢٩ توصية من مراجعي الحسابات، مقارنة بـ ٥٠ توصية بشأن تقرير فترة السنتين السابقة. وشدد على أن اليونيسيف أخذت تلك التوصيات على محمل الجد، ووضعت خطط تنفيذ ذات جداول زمنية واضحة وآليات مساءلة، وهي منخرطة في حوار منتظم مع مراجعي الحسابات الخارجيين.

٨٠ - وتنص إحدى التوصيات الرئيسية على ضرورة أن تحسن اليونيسيف مراقبة اللجان الوطنية لليونيسيف. وأعرب مراجعو الحسابات عن قلقهم إزاء إثبات إيرادات اللجان الوطنية، التي اعتبروها بمثابة وكلاء داخليين لليونيسيف. وأوصى مراجعو الحسابات اليونيسيف بالإبلاغ، في بياناتها المالية، عن إيرادات اللجان ونفقاتها بوصفها ''مبالغ إجمالية''

بدلا من ”مبالغ صافية“. غير أن المراقب المالي أشار إلى أن هذا النموذج سيزيد من إيرادات اليونيسيف ونفقاتها الواردة في البيانات المالية. وهذه مسألة معلقة خاضعة للنقاش مع مراجعي الحسابات. وأشار كذلك إلى أن اليونيسيف قامت، توخيا للشفافية، بالإفصاح عن إجمالي إيرادات ونفقات اللجان الوطنية في مذكرة مرفقة ببياناتها المالية.

٨١ - وهنأت الوفود اليونيسيف على تقرير مراجعة الحسابات غير المشفوع بتحفظات، وانخفاض عدد التوصيات، وعلى جهودها الحثيثة الرامية على تنفيذ التوصيات وتقديم استجابات إدارية.

٨٢ - وتمحور قدر كبير من النقاش حول التوصيات المتعلقة باللجان الوطنية. وقالت الوفود إنه ينبغي إيلاء تلك اللجان عناية فائقة من أجل الحفاظ على صورة اليونيسيف العامة والحد من مخاطر انعكاس ذلك على سمعتها. وبوجه عام، ينبغي لليونيسيف تعزيز مراقبتها ورصدها لتلك اللجان، بما في ذلك أداؤها المالي، وتشجيع تلك اللجان على تقليص تكاليفها المالية. وعلى وجه التحديد، أوصت الوفود اليونيسيف واللجان بما يلي: (أ) تعزيز اتفاقات التعاون المبرمة بينها ومواءمتها وجعلها أكثر شفافية، (ب) كفالة تلقي اليونيسيف ٧٥ في المائة من الأموال التي تُجمع وتحويل تلك الأموال فورا لها؛ (ج) كفالة تقييد النسبة المتبقية البالغة ٢٥ في المائة في الحسابات وإنفاقها فقط على الأنشطة المرتبطة مباشرة بعمل اليونيسيف.

٨٣ - واستفسرت الوفود عن الخطوات التي اتخذتها اليونيسيف بشأن توصيات مراجعي الحسابات وطلبت إلى اليونيسيف إطلاع المجلس التنفيذي على نتائج عمليات المراجعة الخارجية لحسابات اللجان الوطنية.

٨٤ - ولدى الانتقال إلى مسألة بارزة أخرى، ألا وهي النهج المنسق في التحويلات النقدية، أثار عدد من الوفود مخاوف بشأن ضرورة تعزيز المراقبة. وقالت إن ذلك ضروري للحد من مخاطر استغلال الشركاء لتلك التحويلات استغلالا غير ملائم يمكن أن يرقى إلى الغش في بعض الأحيان. وشجع المتكلمون اليونيسيف على التعاون مع سائر أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية للتأكد من أن المبادئ التوجيهية التي ينص عليها النهج المشترك المنسق في التحويلات النقدية تُتبع بشكل منهجي، وتنقيح التوجيهات إذا لزم الأمر.

٨٥ - وجرى التشديد أيضا على ضرورة تعزيز الامتثال للوائح والتوجيهات المتعلقة بما يلي: المشتريات، وإدارة الممتلكات والمخزون، والتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، وعمليات الاستقدام ومعدلات الشغور، ورصد المكاتب القطرية. وطلبت الوفود مراعاة تحسين عمليات التخطيط والميزنة والإبلاغ القائمة على الأدلة، وهو ما أوصى به مجلس

مراجعي الحسابات، في الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل الجديدة وفي الميزانية المتكاملة وكذلك في التوجيهات المقدمة للمنظمة بأسرها.

٨٦ - وشددت نائبة المدير التنفيذي على أن اللجان الوطنية هي كيانات قانونية يبرم كل منها اتفاقات مع اليونيسيف عن طريق اتفاق تعاون نموذجي يشكل الأساس لعلاقتها مع اليونيسيف. ومنذ منتصف عام ٢٠١٢، عندما صدر تقرير مراجعة الحسابات، عملت اليونيسيف مع كل لجنة على حدة ومع الفريق الدائم للجان الوطنية لليونيسيف لتناول أمور من بينها الإبلاغ عن الإيرادات، وتحويل الأموال إلى اليونيسيف في وقتها، ومعدلات الأموال التي تحتفظ بها اللجان الوطنية. وأُنشئت أيضا أنظمة رصد أقوى فيما يتصل بامتثال أنشطة اللجان الوطنية لاتفاق التعاون.

٨٧ - وتعكف كل لجنة على إعداد خطة استراتيجية مشتركة مع اليونيسيف تتناول أنشطة ذات أولوية منها تعبئة الموارد و ''التعليم الإلكتروني من أجل التنمية''، وتوضح كيفية استخدام الأموال. وتجري كل لجنة وطنية في كل عام عملية مراجعة خارجية لحساباتها التي تنشرها وتتيحها على موقعها الشبكي.

٨٨ - وفيما يتعلق بإيرادات ونفقات شعبة جمع التبرعات والشراكات الخاصة، أشار إلى أنه سيبلغ عنها في الميزانية المتكاملة لليونيسيف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وكالمعتاد في خطة عمل الشعبة وميزانيتها اللتين تقدما كل سنة إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليهما.

٨٩ - وشدد المراقب المالي على أن اللجان الوطنية كيانات مستقلة تنظمها سلطاتها الوطنية المنشأة بموجب القوانين الوطنية. وترى اليونيسيف أن حسابات اللجنة ألا ينبغي أن تكون جزءا من حسابات اليونيسيف. وتم التوصل إلى حل وسط في هذا الشأن لفترة السنتين السابقة مع مجلس مراجعي الحسابات. وأعرب عن الأمل في إمكانية التوصل إلى فهم مشترك مع مراجعي الحسابات.

٩٠ - وقد وضعت اليونيسيف بالفعل خطة للتنفيذ من أجل تلبية التوصيات والملاحظات التي أبداها مراجعو الحسابات. وتضع جميع مكاتب اليونيسيف ذات الصلة خططا يرصدها المقر، وتقدم استكمالات فصلية عن التقدم المحرز.

٩١ - وفيما يتعلق بالنهج المنسق إزاء التحويلات النقدية، قال إن العمل جار مع الوكالات الأخرى من أجل تحسين المبادئ التوجيهية وتعزيز أنشطة الضمان على الصعيد القطري. وفيما يتصل بمسألة تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، قال إنه قد تم إحراز تقدم كبير، وستقدم اليونيسيف بياناتها المالية الأولى في إطار المعايير المحاسبية الدولية إلى مجلس مراجعي الحسابات في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٣. وأخيرا، أكد لأعضاء المجلس أن معدلات

الشغور قد انخفضت، على النحو المشار إليه، على سبيل المثال، في آخر المعلومات عن معدلات الشواغر التي قدمها مدير شعبة الموارد البشرية بالنيابة إلى المجلس التنفيذي في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٢.

٩٢ - وشدد المدير التنفيذي على أهمية مسألة الإبلاغ عن إيرادات اللجنة الوطنية. وأشار إلى أن مراجعي الحسابات الخارجيين لم يقترحوا في السنوات الستين الماضية تدوين إيرادات اللجنة الوطنية بوصفها إيرادات اليونيسيف. وإذا كان هذا هو الحال، يمكن الطعن في وضع اللجان بوصفها كيانات قانونية مستقلة، مما يعرقل على نحو خطير قدرتها على جمع الموارد. وشدد على أهمية ما تقوم به اللجان الوطنية، والأموال التي تجمعها لليونيسيف، التي تبلغ حوالي ثلث إيراداتها.

طاء - جمع الأموال من القطاع الخاص: خطة العمل والميزانية المقترحة لعام ٢٠١٣ (البند ١٢)

٩٣ - عرضت مديرة شعبة جمع التبرعات والشراكات الخاصة التقرير (E/ICEF/2013/AB/L.1).

٩٤ - ورحبت الوفود بالتقرير، بما في ذلك المعلومات الواردة فيه عن استعراض الكفاءة والفعالية، والنهج الجديد لإبرام الشراكات، وأبرزت أهمية جهود جمع الأموال من القطاع الخاص التي تبذلها اللجان الوطنية. وشددت عدة وفود على أهمية استراتيجيات الاتصال الجديدة من أجل توسيع نطاق الشراكة، ولا سيما مع المؤسسات والأعمال التجارية.

٩٥ - وسلطت الوفود الضوء على التزام اليونيسيف بالشراكات الاستراتيجية، وشجعت اليونيسيف على تقاسم الخبرة الكبيرة التي اكتسبتها في هذا المجال مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وطلبت عدة وفود مزيدا من المعلومات بشأن توصيات استعراض الكفاءة والفعالية وبشأن تنفيذها. وأعربت بعض الوفود عن قلقها إزاء ارتفاع التكاليف التشغيلية لجمع الأموال، وشجعت اليونيسيف واللجان الوطنية على الحد من التكاليف تمشيا مع توصيات مجلس مراجعي الحسابات. وشجعت وفود أخرى منظمة اليونيسيف على كفالة تحميل نفقات جمع الأموال في المستقبل على كل من الموارد الأساسية وغير الأساسية تمشيا مع توصيات الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات.

٩٦ - ورحبت بعض الوفود بإنشاء وحدة دعم المكاتب القطرية الجديدة من أجل تعزيز جهود تعبئة الموارد في الاقتصادات النامية في أوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة، وأعربت عن رغبتها في العمل مع شعبة جمع الأموال بشأن جمع الأموال من القطاع

الخاص. وأشارت وفود أخرى إلى الزيادة في التبرعات الخاصة في بلدان أمريكا اللاتينية، وطلبت مزيدا من المعلومات عن استراتيجيات جمع الأموال في البلدان المتوسطة الدخل، ولا سيما في أمريكا اللاتينية.

٩٧ - وقدم رئيس الفريق الدائم للجان الوطنية معلومات مستكملة عن جمع الأموال والأنشطة الأخرى المضطلع بها، مع تسليط الضوء على التصدي لحالات الطوارئ في القرن الأفريقي، ومنطقة الساحل، والجمهورية العربية السورية، وتعهد بدعم الحملات العالمية من قبيل ''تجديد الوعد''.

٩٨ - وردا على ذلك، أوضح مارتن موغوانجا، نائب المدير التنفيذي، أن مصروفات التشغيل للشعبة ستدمج بالكامل في الميزانية المتكاملة التي تبدأ في عام ٢٠١٤، ولكن الشعبة ستواصل تقديم خطط العمل والميزانيات السنوية إلى المجلس التنفيذي لإقرارها.

٩٩ - وأكدت مديرة الشعبة أن اليونيسيف ستقدم المزيد من المعلومات عن الكفاءات المكتسبة في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٣، عندما تعرض لمحة عامة عن خطة الشعبة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وتقدم مزيدا من التفاصيل عن الإجراءات المتخذة للحد من تكاليف هياكل جمع الأموال الخاصة. وشجعت أعضاء المجلس على تقديم توجيهات وتعقيبات في ذلك الوقت. ورحبت باهتمام الجهات المانحة والبلدان المتوسطة الدخل في أوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة وفي منطقة أمريكا اللاتينية بالعمل مع الشعبة في جمع الأموال من القطاع الخاص، وشجعت على إجراء مناقشات ثنائية بشأن هذه المسألة. واستجابة للاهتمام بتقديم إحاطة متعمقة بشأن الشراكات الاستراتيجية مع القطاع الخاص، بما في ذلك بشأن المسؤولية الاجتماعية للشركات وحقوق الطفل، قالت إنها ستنظم اجتماعا من هذا القبيل. وذكرت أن الشعبة تخطط لعقد مناقشات مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى في جنيف لتبادل الخبرات في مجالي إقامة الشراكات مع القطاع الخاص وتعبئة الموارد.

١٠٠ - واختتم المدير التنفيذي كلمته بالإشارة إلى أن الزيادة السريعة في الموارد المعبأة في البلدان السابقة المستفيدة من البرنامج تسهم في إثراء المناقشات بشأن كيفية تكيف اليونيسيف على أفضل نحو مع عالم متغير.

١٠١ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٢٠١٣/٦ (انظر المرفق).

ياء - اجتماع إعلان التبرعات (البند ١٣)

١٠٢ - افتتح المدير التنفيذي الاجتماع السنوي، معربا عن امتنانه للشركاء الذين واصلوا دعم عمل اليونيسيف أو حتى زادوا ذلك الدعم في أوقات تشهد مصاعب اقتصادية. وقال

إن عدم كفاية الموارد العادية يشكل تحديا خطيرا، مما يجعل من الصعب على المنظمة الوفاء بولايتها المتعلقة بحقوق الطفل. وأضاف أن عدم كفاية الموارد يزيد من صعوبة إنقاذ الأرواح وتوفير الإغاثة في حالات الطوارئ المفاجئة، وتنفيذ المشاريع التي ينقصها التمويل، والابتكار والاستثمار في المشاريع الجديدة الواعدة. وحث الجهات المانحة على زيادة مساهماتها في الموارد العادية بحيث يمكن لليونيسيف أن تضطلع بجدول أعمالها المعياري، وتتصدي لبعض التحديات الأكبر في مجالي تعزيز حقوق الأطفال والنساء وحمايتها.

١٠٣ - وتعهد ممثلو ١٢ حكومة بتقديم الدعم إلى اليونيسيف بمبلغ إجمالي قدره ١٤٤ مليون دولار[(١)].

١٠٤ - وتقدم المدير التنفيذي بالشكر للحكومات التي تعهدت بتقديم تبرعات. وقال إن اليونيسيف ستستخدم هذه الموارد بأقصى الطرق الممكنة كفاءة وفعالية من حيث التكلفة، مع التركيز على منح الأطفال ذوي الاحتياجات الأكبر الفرص التي يستحقونها والوسائل لانتهازها.

كاف - مسائل أخرى (البند ١٤)

دورة تركز بوجه خاص على التعاون بين البنك الدولي واليونيسيف

١٠٥ - قدم الرئيس جيم يونغ كيم، رئيس البنك الدولي. وأكد الدكتور كيم، في ملاحظاته الافتتاحية، التزامه العميق بالتركيز على مبدأ الإنصاف الذي يتقاسمه البنك الدولي واليونيسيف. وقال إنه من الأهمية بمكان أن ''نعكس منعطف التاريخ'' عن طريق إنهاء الفقر المدقع، وبناء النمو المستدام الذي يشمل الفئات الأكثر فقرا، والتعجيل بإحراز تقدم نحو إقامة مجتمع عادل. وللتصدي إلى التحديات الهائلة التي تنتظرنا، هناك حاجة إلى مزيد من التعاون بين الحكومات ومنظمات الأمم المتحدة والمجتمع المدني والمنظمات المتعددة الأطراف. وأشار إلى أن مشاركة المكاتب القطرية لليونيسيف مع البنك الدولي قد ازدادت، وأن الشراكة قد عززت موارد إضافية كبيرة لليونيسيف، منها حوالي ٩٤٤ مليون دولار، لتمويل خدمات الشراء المقدمة من اليونيسيف.

---

(١) للاطلاع على تفاصيل التبرعات الحكومية إلى الموارد العادية المعلنة أو المدفوعة لعامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ (اعتبارا من ٧ شباط/فبراير ٢٠١٣)، انظر ''الموارد العادية لليونيسيف: التبرعات المعلنة لعام ٢٠١٣'' (E/ICEF/2013/CRP.2) في الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي لليونيسيف. وتشمل التبرعات أيضا التبرعات المعلنة الواردة خلال مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات لعام ٢٠١٢ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، وتلك التي وردت من خارج اجتماعات إعلان التبرعات. وحتى ٧ شباط/فبراير ٢٠١٣، كانت اليونيسيف قد تلقت تبرعات معلنة مجموعها ٢٣١ مليون دولار للموارد العادية في عام ٢٠١٣ من ٣٠ حكومة.

١٠٦ - ورحبت الوفود ترحيبا حارا بالدكتور كيم، ووصفت هذه الدورة بأنها ''تاريخية'' لأنها المرة الأولى التي يخاطب فيها رئيس البنك الدولي المجلس التنفيذي. وأعربت الوفود عن تأييدها للتعاون القوي بين البنك الدولي واليونيسيف، مع التركيز على مبدأ الإنصاف، مسلطة الضوء على الهدف الرئيسي المتمثل في إنهاء الفقر المدقع، ومشددة على أهمية الابتكار وزيادة المبادرات.

١٠٧ - وبالنظر إلى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، قال المتكلمون إنه من المهم تجاوز توفير الخدمات الأساسية من أجل تهيئة تغيير تحويلي للأطفال. ومن أجل القيام بذلك، يلزم اتخاذ نهج قائم على النظم بحيث يتيسر تمكين الأفراد بالتعليم والمعرفة والمهارات والأدوات اللازمة للقضاء على الفقر وتعزيز الاندماج وتعزيز المشاركة والرفاه للجميع. ومن الأهمية بمكان تنفيذ الابتكار من أجل ضمان بلوغ فوائده جميع الأطفال. ومن المهم بنفس القدر كفالة سهولة الوصول، وخاصة للفئات الضعيفة من الأطفال في المناطق الهشة ذات الدخل المنخفض المتضررة من النزاعات والكوارث، والأطفال الذين يرزحون تحت الاحتلال. ومن الأولويات الأخرى التي جرى إبرازها الانتعاش الاقتصادي، بما في ذلك بالنسبة لبلدان الربيع العربي والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. واتفقت الوفود على أن زيادة وتحسين التعاون فيما بين الشركاء هو مفتاح النجاح في المستقبل.

١٠٨ - وأثنت بعض الوفود على العمل الذي قامت به المنظمتان في بلدانها، ولا سيما الدعم المقدم لحملة ''تجديد الوعد''، ولبرنامج شراء لقاح شلل الأطفال. وتساءلت الوفود عن العمل مع التحالف العالمي للقاحات والتحصين، وعن القيود التي تحتاج إلى المعالجة على مدى السنوات العشر إلى الخمس والعشرين المقبلة. وأشار أحد الوفود إلى أن العالم لديه أدوات متاحة الآن أكثر من أي وقت مضى في مجالات من قبيل التغذية واللقاحات وعلاج الإيدز، وتساءل عما يمكن عمله بشكل مختلف من أجل زيادة توافر هذه الأدوات واستخدامها. وأثير سؤال آخر حول كيفية تهيئة التعاون الوثيق بين الشركاء من أجل حماية الأطفال الضعفاء وتعزيز نظم الرعاية الاجتماعية.

١٠٩ - وأجاب الدكتور كيم بأن التصدي للتحديات وتحقيق النطاق المطلوب يجعل من المهم أن نطرح أسئلة كبيرة من قبيل ما يتطلبه تحقيق مختلف الأهداف. وفي حين أنه من المهم إحراز تقدم في المناقشات بشأن تغير المناخ والقضايا العالمية الأخرى، ينبغي اتخاذ إجراءات ملموسة، حيثما أمكن، لتحقيق نتائج. ومن المهم بناء النظم، سواء كانت من أجل الحوكمة أو الرعاية الصحية أو التعليم. وقال إن الاستثمار في الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية هو بناء أسس النمو الاقتصادي في المستقبل. ومع تراكم العديد من الابتكارات، من المهم توخي

الجدية بشأن التنفيذ في مجالات من قبيل اللقاحات وشبكات الأمان الاجتماعي وحماية الطفل. وقال إن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ يجب أن يتصدر خطة التنمية العالمية ويتطلب التفكير بأسلوب جديد تماما بشأن مسؤولية المؤسسات المتعددة الأطراف إزاء العمل معا.

١١٠ - وأشار المدير التنفيذي إلى أن آراء البنك الدولي واليونيسيف تكاد تكون متطابقة، وأن التعاون بين المؤسستين قد حقق قفزات في السنوات الأخيرة. وأشار إلى خمس مجالات لتعزيز التعاون في المستقبل: (أ) الصحة والتحصين؛ (ب) والبلدان والمناطق في حالات الأزمات أو حالات ما بعد انتهاء الأزمات؛ (ج) والتعليم، ولا سيما فيما يتعلق باستخدام التكنولوجيات الحديثة؛ (د) والابتكار، الذي يشمل اتخاذ مبادرات لبلوغ النطاق المطلوب، والوصول إلى الفئات الأكثر حرمانا وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ (هـ) وتعزيز المساواة والنمو المستدام، في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، عن طريق الاستثمار في القطاع الاجتماعي.

القائمة المؤقتة لبنود جدول أعمال الدورة السنوية لعام ٢٠١٣

١١١ - عرض أمين المجلس التنفيذي القائمة على أعضاء المجلس للإحاطة.

لام - اعتماد مشاريع المقررات (البند ١٥)

١١٢ - اعتمد المجلس التنفيذي المقررات ١/٢٠١٣ إلى ٦/٢٠١٣ (انظر المرفق).

ميم - جوائز الموظفين وبيانان ختاميان للمدير التنفيذي ورئيس المجلس التنفيذي (البند ١٦)

جوائز الموظفين

١١٣ - أوضح المدير التنفيذي أن اليونيسيف تعيد إحياء عادة سنوية، كانت متبعة في الفترة من ١٩٨٩ إلى ٢٠٠٥، تتمثل في منح جوائز للموظفين المتميزين الذين يجسدون التزام المنظمة بتحقيق النتائج للأطفال والنساء. وفاز بالجوائز كل من: (أ) فريق أفغانستان على إنجازاته وشجاعته في حالة الطوارئ؛ (ب) ومكتب باندا آتشيه في إندونيسيا على إنجازات البرنامج القطري في سياق ما بعد أمواج تسونامي؛ (ج) وفريق الإجلاء الطبي المكون من خمسة أعضاء في جنوب أفريقيا الذي نسق، في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢، عمليات إجلاء ٨١ موظفا وأفراد أسرهم من ١٩ بلدا.

البيانان الختاميان

١١٤ - استهل المدير التنفيذي بيانه بملاحظة كئيبة حيث سلط الضوء على الهجمات العنيفة التي وقعت مؤخرا على المرافق الصحية في ولاية كانو، نيجيريا، والهجمات التي يتعرض لها العاملون على معالجة شلل الأطفال في باكستان. وأشار، في كلتا الحالتين، إلى كيفية تكريس الموظفين أنفسهم على الفور من جديد للعمل من أجل الأطفال.

١١٥ - وقال إن دورة المجلس التنفيذي كانت من أفضل الدورات التي خبرها لمحتواها الموضوعي. وقد أظهرت العروض والمناقشات النتائج الممتازة التي حققها العمل الشاق للموظفين والشركاء، وأهمية إدماج مبدأ الإنصاف وحقوق الطفل في نسيج كل شيء تفعله اليونيسيف. كما سلطت المناقشات الضوء على المكانة البارزة للشراكات، بما في ذلك مع الحكومات وشركاء الأمم المتحدة في نهج ''توحيد الأداء'' والمؤسسات المالية الدولية والمتعددة الأطراف والمجتمع المدني، مع التقدير الخاص لعمل اللجان الوطنية لليونيسيف. وشكر الوفود على تعليقاتها المؤيدة للعمل الذي تضطلع به اليونيسيف في السياقات الهشة والمناطق الأكثر حرمانا، وبخاصة الجهود المبذولة في إطار حملة مكافحة شلل الأطفال. ورحب بزيادة مشاركة البلدان المستفيدة من البرامج في الدورة، التي قال إنها قد أثرت المناقشة. وأخيرا، شكر العديد من الأشخاص الذين ساهموا في نجاح دورة المجلس التنفيذي، بما في ذلك الرئيس ونواب الرئيس المنتخبون حديثا وميسرو المقررات.

١١٦ - كما رحب الرئيس في بيانه بالمشاركة الواسعة النطاق للوفود في جميع المجموعات الإقليمية. وأثنى على القيادة والالتزام اللذين أبداهما المدير التنفيذي ونوابه والعمل التعاوني لنواب رئيس المجلس التنفيذي الجدد.

١١٧ - وأكد أن الدورة قد عُقدت في لحظة حاسمة بالنسبة لليونيسيف حيث تعد الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل والميزانية المتكاملة المقبلتين، مسترشدة في ذلك باستعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات والمناقشات بشأن برنامج التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في مواجهة التحديات المعقدة المتزايدة. ومن أجل مواجهة هذه التحديات، أبرزت دورة التركيز الخاص الحاجة إلى طرح أسئلة جديدة واتخاذ نهج مبتكرة في الشراكات، بما في ذلك التعاون الخاص بين البنك الدولي واليونيسيف.

١١٨ - وقد اعتمدت المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج الأربعة مقررا رصينا بشأن استرداد التكاليف، ومن المتوقع أن تحذو هيئة الأمم المتحدة للمرأة حذوها بعد نهاية هذه الدورة. وقد انطوى القرار على نهج تيسيري مشترك مبتكر وناجح. ووجه الشكر إلى

الميسرين القائمين على ذلك وعلى المقررات الأخرى المتخذة للمساعدة على إنجاز المفاوضات بصورة سريعة وناجحة.

١١٩ - وأعرب عن تقديره للدول الأعضاء التي تعهدت بتقديم أموال للمساعدة في وقف الانخفاض في الموارد الأساسية، مع التنويه بشكل خاص باللجان الوطنية على عملها.

١٢٠ - وأخيرا، قال إن جوائز الموظفين وسيلة ملائمة لإبداء التقدير على تفاني موظفي اليونيسيف، الذين يقومون بعمل قيم مع الشركاء من أجل تحسين حياة الأطفال الأكثر ضعفا وإعمال حقوقهم.

المرفق

المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٣

١/٢٠١٣

التقرير السنوي للمدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علماً** بتقرير المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/2013/6-E/ICEF/2013/3)؛

٢ - **يشجع** منظمة الأمم المتحدة للطفولة على مواصلة تحسين ما تقوم به من إبلاغ، مع مراعاة التوجيهات ذات الصلة الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية؛

٣ - **يقرّ** أن يحيل التقرير المذكور أعلاه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مشفوعا بموجز للتعليقات والتوجيهات التي قدمتها الوفود في الدورة الحالية.

الدورة العادية الأولى
٨ شباط/فبراير ٢٠١٣

٢/٢٠١٣

تقرير شفوي عن متابعة منظمة الأمم المتحدة للطفولة لتوصيات وقرارات اجتماعات المجلس التنسيقي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما** بالتقرير الشفوي عن متابعة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لتوصيات وقرارات اجتماعات المجلس التنسيقي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (E/ICEF/2013/CRP.3)؛

٢ - **يطلب** إلى اليونيسيف أن تكفل الاتساق بين النتائج المتوقعة المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في خطتها الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ وبين المسؤوليات المنوطة باليونيسيف في الإطار الموحد للميزانية والنتائج والمساءلة الذي وضعه البرنامج المشترك للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥؛

٣ - **يطلب** إلى اليونيسيف أن تنفذ، بالتنسيق مع البرنامج المشترك وحسب الاقتضاء، التوصيات ذات الصلة المنبثقة عن استعراض منتصف المدة لتنفيذ جدول أعمال البرنامج المشترك بشأن الإجراءات القطرية المعجلة لصالح النساء والفتيات والمساواة بين الجنسين ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، وفقا لولاية اليونيسيف؛

٤ - **يطلب** إلى اليونيسيف كفالة أن تكون النتائج والنواتج المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في خطتها الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ مراعية بالقدر اللازم للاعتبارات الجنسانية في إطار تلبية الاحتياجات التي تخصّ الأطفال والمراهقين تحديدا، ولا سيما الإناث منهم، وأن تعالج ما يتصل بمسألة المساواة بين الجنسين من التوصيات المنبثقة عن استعراض منتصف المدة، وكذلك العناصر التي تخصّ اليونيسيف في جدول أعمال البرنامج المشترك بشأن الإجراءات القطرية المعجلة لصالح النساء والفتيات والمساواة بين الجنسين ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية.

الدورة العادية الأولى
٨ شباط/فبراير ٢٠١٣

٢٠١٣/٣
وثيقة البرنامج القطري لإريتريا

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يشير** إلى مقرره ٢٠١٢/١٧ الذي قرر فيه أن ينظر، على أساس استثنائي، في مشروع البرنامج القطري لإريتريا للموافقة عليه في دورة المجلس التنفيذي الأولى لعام ٢٠١٣؛

٢ - **يشير أيضا** إلى أنه تم إجراء مشاورة غير رسمية بشأن مشروع وثيقة البرنامج القطري لإريتريا (E/ICEF/2013/P/L.1) في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢؛

٣ - **يوافق** على الوثيقة المنقحة للبرنامج القطري لإريتريا، بميزانية إرشادية إجمالية تشمل مبلغا قدره ٠٠٠ ٨٥٢ ٧ دولار من الموارد العادية، رهنا بتوافُر الأموال، ومبلغا قدره

٠٠٠ ٨٦٩ ٤٤ دولار من الموارد الأخرى، رهنا بتوافر المساهمات المحددة الغرض، للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦.

الدورة العادية الأولى
٨ شباط/فبراير ٢٠١٣

٤/٢٠١٣
وثيقة البرنامج القطري لمصر

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يشير** إلى مقرراته ٤/٢٠٠٢ و ١٩/٢٠٠٦ و ١٧/٢٠٠٨ بشأن عملية الموافقة على البرامج القطرية؛

٢ - **يحيط علما** بطلب مصر عرض مشروع وثيقة البرنامج القُطري E/ICEF/2013/P/L.4 على المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠١٣؛

٣ - **يقرّ** أن يستعرض ويقر، على أساس استثنائي، مشروع البرنامج القطري لمصر في دورة المجلس التنفيذي السنوية لعام ٢٠١٣.

الدورة العادية الأولى
٨ شباط/فبراير ٢٠١٣

٥/٢٠١٣
خارطة طريق صوب وضع ميزانية متكاملة، اعتبارا من عام ٢٠١٤، ومعلومات مستكملة بشأن موضوع استرداد التكاليف

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يشير** إلى مقرره ٢٠/٢٠١٢ ومقرر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان ٢٧/٢٠١٢، اللذين نصّا على مواصلة تطوير الإطار المفاهيمي المنسق ومنهجية حساب معدلات استرداد التكاليف، ويشير أيضا إلى ضرورة تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، ولا سيما منه الفرع دال من الفصل ثانيا، بشأن ضمان استرداد التكاليف بالكامل، بمعدل تناسبي من مصادر تمويل الأنشطة الأساسية ومصادر تمويل الأنشطة غير الأساسية، وتوفير الحوافز من أجل زيادة التمويل الأساسي؛

٢ - **يسلّم** بأن استرداد التكاليف بالكامل تناسبيا من الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية من شأنه أن يفضي إلى خفض حجم الموارد المستمدة من الموارد الأساسية لتمويل التكاليف الإدارية للمساهمات غير الأساسية، وتخصيص حصة أكبر من الموارد الأساسية للأنشطة البرنامجية، بما يوفر حوافز فيما يتعلق بالمساهمات الأساسية؛

٣ - **يوافق** على المنهجية المنسقة لحساب معدلات استرداد التكاليف المعروضة في الوثيقة DP-FPA/2012/1-E/ICEF/2012/AB/L.6، والتي جرى تطويرها على نحو إضافي في هذه الوثيقة DP-FPA/2013/1-E/ICEF/2013/8، ويرحب بزيادة الشفافية والتناسبية في الإطار الجديد المنسق؛

٤ - **يقر** معدلا منسقا عاما لاسترداد التكاليف قدره ٨ في المائة للمساهمات غير الأساسية، وسيجري استعراض ذلك المعدل في عام ٢٠١٦، مع إمكانية زيادته إن لم يكن متسقا مع مبدأ استرداد التكاليف بالكامل تناسبيا مع مصادر التمويل الأساسي والتمويل غير الأساسي، على النحو المقرر في الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية؛ ويقرر أن يتم استعراض معدل استرداد التكاليف بعد تحليل تقارير التقييم المذكورة في الفقرتين ١٥ و ١٧ الواردتين أدناه وتقييمها بصورة مستقلة؛

٥ - **يؤكد** أن مبدأ المعدلات المنّسقة سيسري أيضاً على معدلات استرداد التكاليف المتمايزة، بهدف تعزيز التعاون فيما بين مؤسسات الأمم المتحدة وتلافي المنافسة في حشد الموارد، ويقر كذلك الهيكل التالي لمعدلات استرداد التكاليف المتمايزة:

(أ) إجراء تخفيض منسق بنسبة ١ في المائة في المساهمات المواضيعية على كل من الصُعُد العالمي والإقليمي والقطري في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (٨ في المائة ناقصاً ١ في المائة = ٧ في المائة)، مع إبقاء هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) على نسبة ٨ في المائة كإجراء مؤقت؛

(ب) الإبقاء على المعدلات التفضيلية الحالية فيما يخص مساهمة الحكومات في تقاسم التكاليف، والمساهمات المقدمة في ما بين بلدان الجنوب، ومساهمات القطاع الخاص؛

٦ - **يقرر** أن يتم الوفاء بالاتفاقات القائمة عن طريق معدلات استرداد التكاليف السابقة وأن يتم التقيُّد بهذا القرار في الاتفاقات الجديدة أو الاتفاقات التي يجري تجديدها؛

٧ - **يقرر** جواز أن ينظر المدير التنفيذي لليونيسيف، استثنائيا واستجابة لما تقتضيه الظروف الطارئة، في إمكانية التنازل عن معدلات استرداد التكاليف على أساس كل حالة بحدتها، على أن يراعي في ذلك الأولويات المحددة، والطرائق التي تتيح خفض التكاليف الإدارية، وأهداف المواءمة، وأن يتم إخطار المجلس التنفيذي بحالات التنازل في التقارير المالية السنوية؛

٨ - **يقرر** أن يبدأ سريان منهجية استرداد التكاليف الجديدة وما يتصل بها من معدلات اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤؛

٩ - **يحيط علما** بالمبادئ التوجيهية للميزانية المتكاملة الواردة في (أ) المذكرة المشتركة للبرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف بشأن الخطوات المتخذة صوب الميزانية المتكاملة ونموذج الميزانية المتكاملة، الذي قدم في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٢، (ب) ونموذج الخطة المتكاملة للموارد مع عرض منَّسق لمبلغ التكاليف المستردة، الوارد في الجدول ٦ من الوثيقة DP-FPA/2013/1-E/ICEF/2013/8؛

١٠ - **يكرر تأكيد** الحاجة إلى إجراء مشاورات منتظمة مع المجلس التنفيذي بشأن ميزانية اليونيسيف المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، ويطلب إلى اليونيسيف أن تقدم المشروع غير الرسمي للميزانية المتكاملة للنظر فيه، بما في ذلك الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية، في إطار مناقشة مشروع خطتها الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، أثناء الدورة السنوية لعام ٢٠١٣؛

١١ - **يطلب** إلى اليونيسيف أن تقدم مقترحات للتكاليف تتسم بتمام الشفافية والاتساق وتمكّن الجهات المساهمة من فهم التكاليف المحمَّلة مباشرة على البرامج والمشاريع، وكذلك معدل استرداد التكاليف المطبق؛

١٢ - **يشدد** على ضرورة زيادة كفاءة وشفافية استخدام الموارد المتأتية من عملية استرداد التكاليف، ويطلب أن تقدم اليونيسيف في التقارير السنوية التي يقدمها المدير التنفيذي إلى المجلس التنفيذي، المبالغَ الواردة من عملية استرداد التكاليف وأوجه استخدامها؛

١٣ - **يطلب** إلى اليونيسيف أن تواصل سعيها إلى تحقيق الكفاءة وترشيد التكاليف بهدف خفض التكاليف الإدارية، وذلك في إطار الجهود الرامية إلى تقليص المعدل الضروري لاسترداد التكاليف، على النحو المقرر في الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وأن تدرج ضمن استعراض منتصف المدة لميزانيتها المتكاملة معلوماتٍ وتحليلات بهذا الشأن؛

١٤ - **يطلب** إلى اليونيسيف أن تعد مقترحا للميزانية المتكاملة، استنادا إلى معدلات استرداد التكاليف المقررة المذكورة أعلاه إضافة إلى الإطار المفاهيمي للميزانية المتكاملة؛

١٥ - **يطلب** إلى اليونيسيف أن تقوم، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بتضمين استعراض منتصف المدة لميزانيتها المتكاملة معلوماتٍ عن تنفيذ المعدلات المقررة لاسترداد التكاليف، بما في ذلك منهجية الحساب المقررة التي يستند إليها، تضمينه كل فئة من فئات التكاليف، والمعدلات الفعلية لاسترداد التكاليف خلال السنتين الماليتين السابقتين، وبيان مدى الامتثال لمبدأ استرداد التكاليف بالكامل، الممولة تناسبيا من الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية، على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧؛

١٦ - **يطلب** كذلك أن توصي اليونيسيف، في سياق استعراض منتصف المدة لميزانيتها المتكاملة وبالتعاون مع البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بإدراج تعديلات على معدلات استرداد التكاليف المقررة، حسب الاقتضاء، من أجل عرضها على دورة المجلس التنفيذي السنوية لعام ٢٠١٦؛

١٧ - **يطلب** إجراء تقييم خارجي مستقل في عام ٢٠١٦ بشأن اتساق منهجية استرداد التكاليف الجديدة وانسجامها مع أحكام قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧.

الدورة العادية الأولى
٨ شباط/فبراير ٢٠١٣

٦/٢٠١٣

جمع الأموال من القطاع الخاص: خطة العمل والميزانية المقترحة لعام ٢٠١٣

ألف - النفقات المدرجة في ميزانية السنة المالية ٢٠١٣ فيما يتعلق بجمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يوافق**، بالنسبة للسنة المالية ٢٠١٣ (من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر)، على النفقات المدرجة في الميزانية والبالغ قدرها ١٣٢,٤ مليون دولار على النحو المفصل أدناه والموجز في العمود الأول من الجدول ٣ في الوثيقة E/ICEF/2013/AB/L.1.

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

تكلفة السلع والنفقات العامة للمخزون	١٣,٠
صناديق الاستثمار	٣٧,٤
المصروفات المباشرة (باستثناء تكلفة البضائع)	٢٢,١
المصروفات غير المباشرة	٥٩,٩
مجموع النفقات المجمعة	**١٣٢,٤**

٢ - **يأذن** لليونيسيف بما يلي:

(أ) تحمل النفقات على النحو الموجز في العمود الأول من الجدول ٣ في الوثيقة E/ICEF/2013/AB/L.1، وزيادة النفقات إلى المستويات المبينة في العمودين الثاني والثالث من الجدول نفسه، إذا اتضح أن عائدات جمع الأموال أو مبيعات البطاقات والمنتجات قد ارتفعت إلى المستويات المبينة في العمودين الثاني والثالث؛

(ب) إعادة توزيع الموارد بين مختلف بنود الميزانية (على النحو المفصل في الفقرة ١ أعلاه) بحد أقصى قدره ١٠ في المائة من المبالغ الموافق عليها؛

(ج) إنفاق مبلغ إضافي في فترات ما بين دورات المجلس التنفيذي، عند الضرورة، بالقدر الذي تتسبب فيه تقلبات أسعار العملات، وذلك لتنفيذ خطة العمل المعتمدة لعام ٢٠١٣.

باء - الإيرادات المدرجة في الميزانية لموسم عام ٢٠١٣

إن المجلس التنفيذي،

يحيط علما بأن العائدات الصافية لشعبة جمع الأموال والشراكات الخاصة، للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، مدرجة في الميزانية بمبلغ ١,٠٥٥ مليون دولار، على النحو المبين في العمود الأول من الجدول ٣ في الوثيقة E/ICEF/2013/AB/L.1.

جيم – قضايا السياسات العامة

إن المجلس التنفيذي،

١ – **يجدد** أموال الاستثمار المقرر لعام ٢٠١٣ بمبلغ قدره ٣٧,٤ مليون دولار؛

٢ – **يأذن** لليونيسيف بأن تتحمل في الفترة المالية ٢٠١٣ نفقات ذات صلة بتكلفة البضائع والنفقات العامة للمخزون (شراء البطاقات والمنتجات الأخرى) للسنة المالية ٢٠١٤، بمبلغ يصل إلى ١٣ مليون دولار، على النحو المبين في التوقعات المالية للخطة الاستراتيجية لجمع الأموال والشراكات الخاصة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥ (انظر الجدول ٥ في الوثيقة E/ICEF/2013/AB/L.1)؛

٣ – **يوافق** على رصد اعتماد مؤقت في الميزانية لشهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ بمبلغ قدره ١٣,٢٤ مليون دولار، يتم استيعابه في الميزانية السنوية لعام ٢٠١٤ لجمع التبرعات من القطاع العام وإقامة الشراكات معه.

الدورة العادية الأولى
٨ شباط/فبراير ٢٠١٣